



الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، مراسيم
قرارات وآراء، مقررات، منشور، إعلانات وبلاغات

<p>الإدارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة WWW.JORADP.DZ الطبع والاشتراك المطبعة الرسمية</p>	<p>الجزائر تونس المغرب ليبيا موريطانيا</p>	<p>بلدان خارج دول المغرب العربي</p>	<p>الاشتراك سنوي</p>
<p>حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة الهاتف : 021.54.35.06 إلى 09 021.65.64.63 الفاكس 021.54.35.12 ج.ب 3200-50 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية KG 68 060.300.0007 حساب العملة الأجنبية للمشاركين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 060.320.0600.12</p>	<p>سنة</p>	<p>سنة</p>	<p>النسخة الأصلية</p> <p>النسخة الأصلية وترجمتها</p>
	<p>2675,00 د.ج</p> <p>5350,00 د.ج</p> <p>تزايد عليها</p> <p>نفقات الإرسال</p>	<p>1070,00 د.ج</p> <p>2140,00 د.ج</p>	

ثمن النسخة الأصلية 13,50 د.ج
ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 27,00 د.ج
ثمن العدد الصادر في السنين السابقة : حسب التسعيرة.
وتسلم الفهارس مجاناً للمشاركين.
المطلوب إرفاق لفيفة إرسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتغيير العنوان.
ثمن النشر على أساس 60,00 د.ج للسطر.

فهرس

مراسيم تنظيمية

- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 279 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتمّ المرسوم التنفيذي رقم 05 - 183 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني للسقي وصرف المياه..... 4
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 280 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"..... 4
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 281 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 140 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"..... 7
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 282 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بتهيئة ووضع مسلكين 2 x 2 للربط بين شاطوناف والشرافة (الطريق الوطني رقم 41).... 9
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 283 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز الطريق السيار للضباب العليا الرابط بين ولاية تلمسان وولاية تبسة..... 10
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 284 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد قائمة المناصب العليا للمصالح الخارجية للمديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها..... 11
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 285 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن إنشاء معهد وطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف..... 12
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 286 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-15 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها..... 13
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 287 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد قائمة المناصب العليا للمصالح الخارجية لوزارة الثقافة وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها..... 14
- مرسوم تنفيذي رقم 13 - 288 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن إنشاء اللجان الاستشارية الاستشفائية الجامعية وتحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها..... 16

قرارات، مقررات، آراء

وزارة الموارد المائية

- قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012، يعدل القرار المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 9 يوليو سنة 2001 والمتضمن إنشاء اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية. 19
- قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012، يحدد تشكيلة اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية..... 21
- قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012، يحدد تشكيلة لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية..... 22

فهرس (تابع)**وزارة الثقافة**

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 محرم عام 1434 الموافق 13 ديسمبر سنة 2012 ، يتضمن إنشاء ملحقة لدار الثقافة
 22 لولاية تيزي وزو.....
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 محرم عام 1434 الموافق 13 ديسمبر سنة 2012 ، يتضمن إنشاء ملحقة لدار الثقافة
 22 لولاية برج بوعرييج.....

وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا لسلك الممارسين
 23 الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية.....
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا لأسلاك
 24 الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية.....
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا للممارسين
 25 الطبيين العاميين في الصحة العمومية.....
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا لأسلاك
 27 النفسانيين للصحة العمومية.....
- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا لسلك
 28 الفيزيائيين الطبيين في الصحة العمومية.....

مراسيم تنظيمية

المادة 3 : تتم أحكام المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 05 - 183 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادة 8 : يمكن الدولة و/أو الجماعات الإقليمية صاحبة المشاريع أن تمنح المؤسسة صفة صاحب المشروع المفوض للقيام باسمها ولحسابها بالعمليات التي تساهم في إنجاز المنشآت الأساسية والتجهيزات الموجهة للسقي والتطهير وصرف مياه الأراضي الفلاحية ومنشآت التحويل المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه.(الباقى بدون تغيير).....".

المادة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال



مرسوم تنفيذي رقم 13 - 280 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139 - 302 الذي منوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".

إن الوزير الأول،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

مرسوم تنفيذي رقم 13 - 279 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتم المرسوم التنفيذي رقم 05 - 183 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني للسقي وصرف المياه.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الموارد المائية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 183 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني للسقي وصرف المياه،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يتم هذا المرسوم أحكام المادتين 7 و 8 من المرسوم التنفيذي رقم 05 - 183 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني للسقي وصرف المياه.

المادة 2 : تتم أحكام المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 05 - 183 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1426 الموافق 18 مايو سنة 2005 والمذكور أعلاه، كما يأتي :

"المادة 7 : تكلف المؤسسة بتسيير التجهيزات والمنشآت الأساسية للرّي واستغلالها وصيانتها في مساحات السقي بما فيها منشآت تحويل المياه الموجهة للسقي التي تمنحها إياها الدولة و/أو الجماعات الإقليمية عن طريق الامتياز.

.....(الباقى بدون تغيير).....".

المادة 3 : يتضمن حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" الأسطر الآتية :

- **السطر 1 :** "تطوير الاستثمار الفلاحي"،

- **السطر 2 :** "ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية"،

- **السطر 3 :** "ضبط الإنتاج الفلاحي".

المادة 4 : يقيد في هذا الحساب رقم 139-302 :

في باب الإيرادات :

- أرصدة حسابات التخصيص الخاص رقم 067-302 ورقم 071-302 ورقم 121-302 على التوالي السطر 1 : تطوير الاستثمار الفلاحي، والسطر 2 : ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، والسطر 3 : ضبط الإنتاج الفلاحي،

- مخصصات ميزانية الدولة،

- ناتج الرسوم شبه الجبائية المنشأة لفائدة الصندوق،

- ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

- فائض القيمة الناتج عن ضبط الإنتاج الفلاحي،

- مساهمات تجمع حماية النباتات،

- ناتج أتاوى المراقبة الصحية المنصوص عليها في القانون رقم 88-08 المؤرخ في 26 يناير سنة 1988،

- ناتج موارد مراقبة الصحة النباتية والمصادقة على نواتج الصحة النباتية التي تحدد التعريفات الخاصة بها عن طريق التنظيم،

- الهبات والوصايا،

- كل الموارد أو المساهمات أو الإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

في باب النفقات :

السطر 1 : "تطوير الاستثمار الفلاحي" :

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وكذا تثمينها وتخزينها وتغليظها وحتى تصديرها،

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الوراثي الحيواني والنباتي،

- وبمقتضى القانون رقم 99-11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لا سيما المادة 89 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لا سيما المادة 58 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12-325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12-326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000-119 المؤرخ في 26 صفر عام 1421 الموافق 30 مايو سنة 2000 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 071-302 الذي عنوانه "صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية"، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-413 المؤرخ في 22 رمضان عام 1426 الموافق 25 أكتوبر سنة 2005 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 067-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي"، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05-415 المؤرخ في 22 رمضان عام 1426 الموافق 25 أكتوبر سنة 2005 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 121-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي"، المعدل والمتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 58 من القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمذكور أعلاه، يحدد هذا المرسوم كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".

المادة 2 : طبقا لأحكام الفقرة 2 من المادة 58 من القانون رقم 12-12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمذكور أعلاه، يفتح في كتابات أمين الخزانة الرئاسي حساب التخصيص الخاص رقم 139-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، ويكون الوزير المكلف بالفلاحة الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.

تحدد هيكله مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين ومبلغ هذا الأجر بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

المادة 6 : يتصرف مدير المصالح الفلاحية في إطار الأعمال المتعلقة بتطوير الاستثمار الفلاحي وضبط الإنتاج الفلاحي، كأمر ثانوي بالصرف لحساب التخصيص الخاص رقم 302-139 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".

في إطار هذه العمليات، يستمر كذلك عمل الحساب رقم 302-139 السالف الذكر في حسابات الخزينة الولائية.

المادة 7 : يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية :

(أ) بعنوان تطوير الاستثمار الفلاحي :

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات،
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها،
- المزارع النموذجية.

(ب) بعنوان ضبط الإنتاج الفلاحي :

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات،
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في النشاطات المرتبطة بتثمين وضبط المنتجات الفلاحية،
- المزارع النموذجية.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

المادة 8 : تحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 302-139 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية" بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

يعد الأمر بالصرف برنامج عمل تحدد فيه الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز.

المادة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال

- الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة،

- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار عقد القرض الإيجاري.

السطر 2 : "ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية" :

- النفقات المرتبطة بالأعمال المتعلقة بحماية الصحة النباتية،

- النفقات المرتبطة بالتعويضات عن الخسائر أو الأضرار التي تكبدها المستثمرون من جراء مكافحة الأمراض وآفات الزرع،

- النفقات المرتبطة بالمكافحة الوقائية للمحافظة على الزرع،

- النفقات المرتبطة بأعمال تطوير الصحة الحيوانية،

- النفقات المرتبطة بالذبح الإيجاري المقرر تبعا للجائحة الحيوانية أو الأمراض المعدية،

- النفقات المرتبطة بالحملات الوقائية.

السطر 3 : "ضبط الإنتاج الفلاحي" :

- الإعانات المتعلقة بحماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناجمة عن تحديد السعر المرجعي،

- الإعانات الموجهة لضبط المنتجات الفلاحية،

- التغطية الشاملة لأعباء فوائد الفلاحين.

ويتكفل الصندوق أيضا بالنسبة للأسطر الثلاثة (3) بما يأتي :

- مصاريف التسيير المتعلقة بالوسطاء الماليين،

- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

تحدد قائمة الإيرادات والنفقات التي تقيد في هذا الحساب بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

المادة 5 : يتم التكفل بالنفقات المرتبطة بتطوير الاستثمار الفلاحي وضبط الإنتاج الفلاحي وترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، عن طريق الوسطاء الماليين المعيّنين بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

مرسوم تنفيذي رقم 13-281 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 140 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية".

إنّ الوزير الأول،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير المالية ووزير الفلاحة والتنمية الريفية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 99 - 11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000، لا سيما المادة 89 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 12 - 12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمتضمن قانون المالية لسنة 2013، لا سيما المادة 59 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02 - 248 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1423 الموافق 23 يوليو سنة 2002 الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 109 - 302 الذي عنوانه "صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب"، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 145 المؤرخ في 26 محرم عام 1424 الموافق 29 مارس سنة 2003 الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 111-302 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09 - 150 المؤرخ في 7 جمادى الأولى عام 1430 الموافق 2 مايو سنة 2009 الذي يحدد كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 126 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص بدعم مربى المواشي وصغار المستغلين الفلاحين"، المعدل والمتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 59 من القانون رقم 12 - 12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمذكور أعلاه، يحدد هذا المرسوم كيفية تسير حساب التخصيص الخاص رقم 140 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية".

المادة 2 : طبقا لأحكام الفقرة 2 من المادة 59 من القانون رقم 12 - 12 المؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012 والمذكور أعلاه، يفتح في كتابات الأمين الرئيسي للخزينة والأمناء الولائيين للخزينة حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية".

الأمير الرئيسي بصرف هذا الحساب هو الوزير المكلف بالفلاحة. ويتصرف محافظ الغابات في هذا الحساب بصفته أمرا ثانويا بالصرف.

المادة 3 : يتضمن حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية" الأسطر الآتية :

- السطر 1 : "مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب"،

- السطر 2 : "التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز"،

- السطر 3 : "دعم مربى المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين".

المادة 4 : يقيد في الحساب رقم 140 - 302 :

في باب الإيرادات :

- أرصدة حسابات التخصيص الخاص رقم 109 - 302 ورقم 111 - 302 ورقم 126 - 302 على التوالي السطر 1 : مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، والسطر 2 : التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز، والسطر 3 : دعم مربى المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين،

تحدد قائمة الإيرادات والنفقات التي تقيد في هذا الحساب بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

المادة 5 : يتم التكفل بالنفقات المرتبطة بمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب والتنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز وبدعم مربّي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين، عن طريق الوسطاء الماليين المعيّنين بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

تحدد بنّية مصاريف تسيير الوسطاء الماليين ومبلغ هذا الأجر بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

المادة 6 : يؤهل للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتنمية الريفية :

(أ) بعنوان تطوير الاقتصاد الرعوي والسهوب ومكافحة التصحر والاستثمار الفلاحي :

- المربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات،

- الجماعات المحلية المتدخلة في تنمية المراعي والحفاظ عليها،

- المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة المتدخلة في ميادين إنتاج مواد ذات أصل حيواني أو نباتي وتثمينها،

- المزارع النموذجية.

(ب) بعنوان التنمية الريفية :

- الجماعات المحلية المتدخلة في التنمية الريفية،

- المؤسسات مهما كانت طبيعتها القانونية وكذا المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري التي يحملها الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية، تبعة إنجاز مشاريع وأعمال التنمية الريفية في المناطق المحرومة أو القابلة للترقية،

- المستثمرون في ميدان ترقية وإعادة تأهيل الحرف الريفية،

- العائلات الريفية،

- الجمعيات والتعاونيات والتجمعات الأخرى.

- مخصصات ميزانية الدولة،

- المساهمة المحتملة لصناديق أخرى،

- نواتج حقوق الامتياز،

- ناتج الرسوم الخاصة المنشأة بموجب قوانين المالية،

- الهبات والوصايا،

- المساعدات الدولية،

- كل الموارد والمساهمات والإعانات الأخرى المحددة عن طريق التشريع.

في باب النفقات :

السطر 1 : "مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب" :

- الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر،

- الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي وتنميتها،

- الإعانات الموجهة لتنمية الإنتاج الحيواني في المناطق السهلية والزراعية الرعوية،

- الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي.

السطر 2 : "التنمية الريفية وتثمين الأراضي عن طريق الامتياز" :

- الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية،

- كل المصاريف الأخرى الضرورية لإنجاز مشاريع ذات العلاقة بهدفه،

- الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي.

السطر 3 : "دعم مربّي المواشي وصغار المستثمرين الفلاحين" :

- التغطية الشاملة لتكاليف فوائد مربّي المواشي وصغار المستثمرين،

- إعانات الدولة في تنمية تربية المواشي والإنتاج الفلاحي.

يتكفل الصندوق أيضا بالنسبة للأسطر الثلاثة (3) بما يأتي :

- مصاريف تسيير الوسطاء الماليين،

- المصاريف المرتبطة بدراسات الجدوى والتكوين المهني وتعميم ومتابعة تنفيذ المشاريع المرتبطة بهدفه.

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، المتمم، الذي يحدد كفاءات تطبيق القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 12 مكرر من القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991، المتمم والمذكور أعلاه، وطبقاً لأحكام المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 93 - 186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، المتمم والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بتهيئة ووضع مسلكين 2 x 2 للربط بين شاطوناف والشراقة (الطريق الوطني رقم 41)، نظراً لطابع البنى التحتية ذات المنفعة العامة والبعد الوطني والاستراتيجي لهذه الأشغال.

المادة 2 : يتعلق طابع المنفعة العمومية بالأماكن العقارية و/أو الحقوق العينية العقارية المستعملة كوعاء لتهيئة ووضع مسلكين 2 x 2 للربط بين شاطوناف والشراقة، ولا سيما :

- وسط الطريق،

- المنحدرات،

- الشريط الأرضي الوسطي،

- ملحقات أخرى للطريق.

ج) بعنوان استصلاح الأراضي من طريق الامتياز :

- الجماعات المحلية المتدخلة في استصلاح الأراضي من طريق الامتياز،

- المستثمرون الفلاحون بصفة فردية أو جماعية.

د) بعنوان دعم المربين وصغار المستثمرين الفلاحين :

- المربون وصغار المستثمرين الفلاحين بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.

تحدد كفاءات تطبيق هذه المادة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

المادة 7 :

تحدد كفاءات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 140 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية" بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالفلاحة.

يعد الأمر بالصرف برنامج عمل تحدد فيه الأهداف المسطرة وكذا آجال الإنجاز.

المادة 8 :

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال



مرسوم تنفيذي رقم 13 - 282 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بتهيئة ووضع مسلكين 2 x 2 للربط بين شاطوناف والشراقة (الطريق الوطني رقم 41).

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الأشغال العمومية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

- وبمقتضى القانون رقم 01 - 14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93 - 186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، المتمم، الذي يحدد كفايات تطبيق القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 12 مكرر من القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991، المتمم والمذكور أعلاه، وطبقا لأحكام المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 93 - 186 المؤرخ في 7 صفر عام 1414 الموافق 27 يوليو سنة 1993، المتمم والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز الطريق السيار للهضاب العليا الرابط بين ولاية تلمسان وولاية تبسة، نظرا لطابع البنى التحتية ذات المنفعة العامة والبعد الوطني والاستراتيجي لهذه الأشغال.

المادة 2 : يتعلق طابع المنفعة العمومية بالأماكن العقارية و/أو الحقوق العينية العقارية المستعملة كوعاء لإنجاز الطريق السيار للهضاب العليا المذكور في المادة الأولى أعلاه، ولا سيما :

- وسط الطريق،
- المنحدرات،
- فضاءات الراحة والخدمات،
- الشريط الأرضي الوسطي،
- المنافذ من وإلى الطريق السريع للسيارات وفروعه.

المادة 3 : تقع الأراضي المذكورة في المادة 2 أعلاه التي تمثل مساحة إجمالية قدرها واحد وعشرون (21) هكتارا في أقاليم بلديات الأبيار وبني مسوس والشراقة واسطاوالي، طبقا للمخطط الملحق بأصل هذا المرسوم.

المادة 4 : قوام الأشغال الملتمزم بها بعنوان تهيئة ووضع مسلكين 2 x 2 للربط بين شاطوناف والشراقة، كما يأتي :

- الخط الرئيسي : 9 كيلومترات،

- المقطع الجانبي : مسلكان 2 X 2 + الشريط الأرضي الوسطي + حواف الطريق، بعرض إجمالي قدره 23 مترا.

المادة 5 : يجب أن تتوفر الاعتمادات الضرورية للتعويضات الممنوحة لفائدة المعنيين وتودع لدى الخزينة العمومية فيما يخص عمليات نزع الأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية الضرورية لتهيئة ووضع مسلكين 2 x 2 للربط بين شاطوناف والشراقة (الطريق الوطني رقم 41).

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال



مرسوم تنفيذي رقم 13 - 283 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز الطريق السيار للهضاب العليا الرابط بين ولاية تلمسان وولاية تبسة.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الأشغال العمومية،
- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفيات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 193 المؤرخ في 12 صفر عام 1419 الموافق 7 يونيو سنة 1998 الذي يحدد قواعد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 99 - 117 المؤرخ في 29 صفر عام 1420 الموافق 14 يونيو سنة 1999 الذي يحدد قائمة المناصب العليا للمصالح الخارجية للمديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية وشروط الالتحاق بها وتصنيفها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 04 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 11 - 256 المؤرخ في 28 شعبان عام 1432 الموافق 30 يوليو سنة 2011 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلفة بالمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قائمة المناصب العليا التابعة للمصالح الخارجية للمديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها.

المادة 3 : تقع الأراضي المذكورة في المادة 2 أعلاه التي تمثل مساحة إجمالية قدرها سبعة آلاف وخمسة وخمسون (7055) هكتارا في أقاليم الولايات الآتية : تلمسان وسيدي بلعباس وسعيدة وتيارت والجللفة والمدينة والمسيلة وباتنة وخنشلة وتبسة، طبقا للمخطط الملحق بأصل هذا المرسوم.

المادة 4 : قوام الأشغال الملتمزم بها بعنوان إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا الرابط بين ولاية تلمسان وولاية تبسة، كما يأتي :

- الخط الرئيسي : 1020 كيلومترا،
- المقطع الجانبي : ثلاثة مسالك 3 x 2 + الشريط الأرضي الوسطي + شريط التوقف الاستعجالي، بعرض إجمالي قدره 32 مترا طويلا،
- عدد محولات الربط : سبعة وأربعون (47)،
- عدد المنشآت الفنية : ثلاثمائة وثلاث وثلاثون (333).

المادة 5 : يجب أن تتوفر الاعتمادات الضرورية للتعويضات الممنوحة لفائدة المعنيتين وتودع لدى الخزينة العمومية للولايات المعنية، فيما يخص عمليات نزع الأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية الضرورية لإنجاز الطريق السيار للهضاب العليا الرابط بين ولاية تلمسان وولاية تبسة.

المادة 6 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال

—————★—————

مرسوم تنفيذي رقم 13 - 284 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد قائمة المناصب العليا للمصالح الخارجية للمديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الداخلية والجماعات المحلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

الفصل الرابع إجراء التعيين

المادة 5 : يتم التعيين في المنصب العالي رئيس مصلحة، بقرار أو مقرر من السلطة التي لها صلاحية التعيين.

المادة 6 : يجب أن ينتمي الموظفون الذين يشغلون مناصب عليا إلى رتب تكون مهامها موافقة لصلاحيات الهياكل المعنية.

الفصل الخامس أحكام انتقالية وختامية

المادة 7 : يستفيد الموظفون المعينون بصفة قانونية في المنصب العالي المذكور في المادة 2 أعلاه، الذين لا يستوفون شروط التعيين الجديدة من الزيادة الاستدلالية المحددة بموجب هذا المرسوم، إلى غاية إنهاء مهامهم في المنصب العالي المشغول.

المادة 8 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لا سيما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 99 - 117 المؤرخ في 29 صفر عام 1420 الموافق 14 يونيو سنة 1999 والمذكور أعلاه.

المادة 9 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال



مرسوم تنفيذي رقم 13 - 285 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن إنشاء معهد وطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير الشؤون الدينية والأوقاف،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85 - 3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، المعدل،

الفصل الأول قائمة المناصب العليا

المادة 2 : تتمثل قائمة المناصب العليا التابعة للمصالح الخارجية للمديرية العامة للمواصلات السلطوية والاسلوية الوطنية في منصب رئيس المصلحة.

الفصل الثاني شروط التعيين

المادة 3 : يعين رؤساء المصالح :

أ / بعنوان المصالح التقنية، من بين :

- 1 - المفتشين التقنيين المتخصصين الرؤساء،
- 2 - المفتشين التقنيين المتخصصين الرئيسيين والمفتشين التقنيين المتخصصين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بصفة موظف،
- 3 - المساعدين التقنيين المتخصصين الرئيسيين ومهندسي الدولة في الإعلام الآلي الذين يثبتون خمس (5) سنوات خدمة فعلية بهذه الصفة،
- 4 - مهندسي التطبيق في الإعلام الآلي الذين يثبتون ثمان (8) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ب / بعنوان المصالح الإدارية، من بين :

- 1 - المتصرفين المستشارين،
- 2 - المتصرفين الرئيسيين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بصفة موظف،
- 3 - المتصرفين الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

الفصل الثالث

الزيادة الاستدلالية

المادة 4 : تحدد الزيادة الاستدلالية المرتبطة بالمنصب العالي المذكور في المادة 2 أعلاه، وفقا للجدول الآتي :

المنصب العالي	الزيادة الاستدلالية	
	المستوى	الرقم الاستدلالي
رئيس مصلحة	8	195

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10 - 234 المؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف، لا سيما المادة 3 منه،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما ياتي :

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 16 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 والمتضمن إحداث صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة وتحديد قانونه الأساسي، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 414 المؤرخ في 22 رمضان عام 1426 الموافق 25 أكتوبر سنة 2005 الذي يحدد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 117 - 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، المعدل والمتمم،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 411 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1429 الموافق 24 ديسمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10 - 234 المؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعاهد الوطنية للتكوين المتخصص الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف، لا سيما المادة 3 منه،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

المادة الأولى : طبقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 10 - 234 المؤرخ في 26 شوال عام 1431 الموافق 5 أكتوبر سنة 2010 والمذكور أعلاه، ينشأ معهد وطني للتكوين المتخصص للأسلاك الخاصة بإدارة الشؤون الدينية والأوقاف ببلدية تامنغست ولاية تامنغست.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال



مرسوم تنفيذي رقم 13 - 286 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها.

إن الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة،

يرسم ما يأتي :**المادة الأولى :** يعدل ويتم هذا المرسوم أحكام المادة

13 من المرسوم التنفيذي رقم 04 - 15 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، كما يأتي :

"المادة 13 : يحدد معدل تخفيض نسب الفوائد على القروض الممنوحة بعنوان القرض المصغر من البنوك والمؤسسات المالية للمستفيد، المنصوص عليه في المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 11 - 133 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1432 الموافق 22 مارس سنة 2011 والمتعلق بجهاز القرض المصغر، بـ 100 % من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الأنشطة المنجزة.

المعدل المدين المذكور في الفقرة أعلاه هو المعدل المطبق في السوق فيما يخص التمويلات المماثلة.

وتطبق أحكام الفقرة الأولى المذكورة أعلاه أيضا على باقي آجال سداد القروض البنكية عند تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية".

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال



مرسوم تنفيذي رقم 13 - 287 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يحدد قائمة المناصب العليا للمصالح الخارجية لوزارة الثقافة وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها.

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزيرة الثقافة،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3

و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 06 - 03 المؤرخ في 19

جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كيفيات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-414 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1415 الموافق 23 نوفمبر سنة 1994 والمتضمن إحداث مديريات الثقافة في الولايات وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-446 المؤرخ في 3 شعبان عام 1416 الموافق 25 ديسمبر سنة 1995 الذي يحدد قائمة المناصب العليا في المصالح غير المركزية التابعة للإدارة المكلفة بالثقافة وشروط الالتحاق بها وتصنيفها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-383 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1429 الموافق 26 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالثقافة،

- وبعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى تحديد قائمة المناصب العليا للمصالح الخارجية لوزارة الثقافة وشروط الالتحاق بهذه المناصب وكذا الزيادة الاستدلالية المرتبطة بها.

الفصل الأول**قائمة المناصب العليا**

المادة 2 : تحدد قائمة المناصب العليا للمصالح الخارجية لوزارة الثقافة كما يأتي :

- رئيس مصلحة،

- رئيس مكتب.

المادة 4 : يعين رؤساء المكاتب :

أ / بعنوان مكاتب مصلحة الإدارة والتخطيط والتكوين، من بين :

- المتصرفين الرئيسيين على الأقل المرسمين،
- المتصرفين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ب / بعنوان مكاتب مصلحة النشاطات الثقافية، من بين :

- المستشارين الثقافيين الرئيسيين على الأقل المرسمين،
- مفتشي التنشيط الثقافي والفني والمستشارين الثقافيين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ج / بعنوان مكاتب مصلحة الفنون والآداب، من بين :

- محافظي المكتبات والوثائق والمحفوظات والمستشارين الثقافيين الرئيسيين والوثائقين أمناء المحفوظات الرئيسيين على الأقل المرسمين،
- المكتبيين والوثائقين وأمناء المحفوظات ومفتشي التنشيط الثقافي والفني والمستشارين الثقافيين والوثائقين أمناء المحفوظات الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

د / بعنوان مكاتب مصلحة التراث الثقافي، من بين :

- محافظي التراث الثقافي والمرممين للتراث الثقافي والمهندسين المعماريين للممتلكات الثقافية العقارية على الأقل المرسمين،
- الملحقين بالحفظ والملحقين بالترميم والمهندسين المعماريين للدولة الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

الفصل الثالث الزيادة الاستدلالية

المادة 5 : تحدد الزيادة الاستدلالية المرتبطة بالمناصب العليا المذكورة في المادتين 3 و 4 أعلاه، وفقا للجدول الآتي :

الزيادة الاستدلالية		المناصب العليا
الرقم الاستدلالي	المستوى	
195	8	رئيس مصلحة
145	7	رئيس مكتب

الفصل الثاني

شروط التعيين

المادة 3 : يعين رؤساء المصالح :

أ / بعنوان مصلحة الإدارة والتخطيط والتكوين، من بين :

- المتصرفين الرئيسيين على الأقل المرسمين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الأقدمية بصفة موظف،
- المتصرفين الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ب / بعنوان مصلحة النشاطات الثقافية، من بين :
- المستشارين الثقافيين الرئيسيين على الأقل المرسمين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بصفة موظف،

- مفتشي التنشيط الثقافي والفني والمستشارين الثقافيين الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

ج / بعنوان مصلحة الفنون والآداب، من بين :
- محافظي المكتبات والوثائق والمحفوظات والمستشارين الثقافيين الرئيسيين والوثائقين أمناء المحفوظات الرئيسيين على الأقل المرسمين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بصفة موظف،

- المكتبيين والوثائقين وأمناء المحفوظات ومفتشي التنشيط الثقافي والفني والمستشارين الثقافيين والوثائقين أمناء المحفوظات الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

د / بعنوان مصلحة التراث الثقافي، من بين :
- محافظي التراث الثقافي والمرممين للتراث الثقافي والمهندسين المعماريين للممتلكات الثقافية العقارية على الأقل المرسمين الذين يثبتون ثلاث (3) سنوات من الخدمة الفعلية بصفة موظف،

- الملحقين بالحفظ والملحقين بالترميم والمهندسين المعماريين للدولة الذين يثبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة.

الفصل الرابع إجراءات التعيين

المادة 6 : يتم التعيين في المنصبين العاليين رئيس مصلحة ورئيس مكتب المنصوص عليهما في هذا المرسوم بقرار من الوزير المكلف بالثقافة، بناء على اقتراح من المدير الولائي للثقافة.

المادة 7 : يجب أن ينتمي الموظفون الذين يشغلون مناصب عليا إلى رتب تكون مهامها موافقة لصلاحيات الهياكل المعنية.

الفصل الخامس أحكام انتقالية وختامية

المادة 8 : يستفيد الموظفون المعينون بصفة قانونية في المنصبين العاليين المذكورين أعلاه والذين لا يستوفون شروط التعيين الجديدة من الزيادة الاستدلالية المحددة بموجب هذا المرسوم، إلى غاية إنهاء مهامهم في المنصب العالي المشغول.

المادة 9 : مع مراعاة السلطة التقديرية للسلطة التي لها صلاحية التعيين، يحتفظ الموظفون المعينون بصفة قانونية في أحد المنصبين العاليين المذكورين في المادة 2 أعلاه بمناصبهم في حالة ترقيةهم إلى رتبة أعلى.

المادة 10 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا المرسوم، لا سيما أحكام المرسوم التنفيذي رقم 95 - 446 المؤرخ في 3 شعبان عام 1416 الموافق 25 ديسمبر سنة 1995 الذي يحدد قائمة المناصب العليا في المصالح غير المركزية التابعة للإدارة المكلفة بالثقافة وشروط الالتحاق بها وتصنيفها.

المادة 11 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال



مرسوم تنفيذي رقم 13 - 288 مؤرخ في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013، يتضمن إنشاء اللجان الاستشارية الاستشفائية الجامعية وتحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها.

إن الوزير الأول،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 85-3 و125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 325 المؤرخ في 16 شوال عام 1433 الموافق 3 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 465 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 467 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المراكز الاستشفائية الجامعية وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 422 المؤرخ في 24 شعبان عام 1419 الموافق 13 ديسمبر سنة 1998 والمتضمن إنشاء اللجان الاستشارية الاستشفائية الجامعية وتحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03 - 279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 23 غشت سنة 2003 الذي يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 140 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 129 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي،

- و بعد موافقة رئيس الجمهورية،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء لجان استشارية استشفائية جامعية وتحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها.

المادة 5 : تنتخب اللجنة المحلية من ضمن أعضائها الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين رئيساً ونائب رئيس ومقرراً لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. تحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة المحلية بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 6 : تنتهي عضوية الأعضاء المعيّنين بسبب وظائفهم بانتهاء هذه الوظائف.

وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء المنتخبين وعندما تكون مدة العضوية الباقية تساوي أو تتجاوز ستة (6) أشهر، يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها حتى نهاية المدة الباقية.

المادة 7 : تجتمع اللجنة المحلية في دورة عادية مرتين (2) في السنة بناء على استدعاء من رئيسها. ويمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بناء على استدعاء من رئيسها أو بطلب من ثلثي (3/2) أعضائها.

المادة 8 : تعد اللجنة المحلية نظامها الداخلي وتصادق عليه في اجتماعها الأول.

المادة 9 : تصح اجتماعات اللجنة المحلية إذا حضرها أغلبية أعضائها.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب، يستدعى أعضاؤها من جديد في أجل ثمانية (8) أيام وتصح اجتماعاتها حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

ترسل الاستدعاءات إلى الأعضاء مرفقة بجدول الأعمال، قبل خمسة عشر (15) يوماً، على الأقل من تاريخ الاجتماع.

ويمكن تقليص هذا الأجل في حالة الدورة غير العادية.

المادة 10 : تدون آراء اللجنة المحلية وتوصياتها في محاضر وترسل إلى :

- الوزير المكلف بالتعليم العالي،
- الوزير المكلف بالصحة،
- رئيس اللجنة الوطنية.

المادة 11 : تزود اللجنة المحلية بأمانة دائمة مقرها كلية الطب.

المادة 12 : تكلف الأمانة الدائمة للجنة المحلية، على الخصوص، بما يأتي :

- تحضير اجتماعات اللجنة،

المادة 2 : تنشأ لجان استشارية استشفائية جامعية محلية في كل مدينة توجد فيها مؤسسة أو هيكل للتعليم العالي في العلوم الطبية، تدعى في صلب النص "اللجنة المحلية"، ولجنة استشارية استشفائية جامعية وطنية، تدعى في صلب النص "اللجنة الوطنية".

تنشأ اللجان الاستشارية الاستشفائية الجامعية بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

الفصل الأول اللجنة المحلية

المادة 3 : تكلف اللجنة المحلية بإبداء آرائها في كل المسائل المرتبطة بنشاطات العلاج والتكوين في العلوم الطبية التابعة لمجال اختصاصها التي يطرحها عليها رئيس اللجنة الوطنية أو عميد كلية الطب المعنية أو رئيس المجلس العلمي للمركز الاستشفائي الجامعي المعني.

ويمكن استشارتها، على الخصوص فيما يأتي :

- إقامة المستشفيات الجامعية،
- إنشاء وحدات ومصالح استشفائية جامعية،
- تحويل المصالح الاستشفائية إلى مصالح استشفائية جامعية وكل تغيير يطرأ على تخصيص هذه الهياكل،
- تأهيل الهياكل الصحية كأماكن لممارسة نشاطات استشفائية جامعية.

المادة 4 : تتشكل اللجنة المحلية من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- عميد كلية الطب المعنية،
- المدير الولائي للصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،
- رئيس المجلس العلمي لكلية الطب المعنية،
- رؤساء المجالس العلمية للمراكز الاستشفائية الجامعية المعنية،
- رؤساء المجالس الطبية للمؤسسات العمومية الاستشفائية المتخصصة المؤهلة هيكلها لضمان نشاطات استشفائية جامعية،

- أستاذ استشفائي جامعي عن كل قسم ينتخب لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، حسب كفاءات تحدد بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

يمكن للجنة المحلية الاستعانة بأي شخص من شأنه أن يفيدها في أشغالها.

المادة 15 : تنتخب اللجنة الوطنية من بين أعضائها الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين رئيسا ونائب رئيس برتبة أستاذ استشفائي جامعي لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

تحدد القائمة الاسمية لأعضاء اللجنة الوطنية بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 16 : تنتهي عهدة الأعضاء المعيّنين بسبب وظائفهم بانتهاء هذه الوظائف.

وفي حالة انقطاع عضوية أحد الأعضاء المنتخبين وعندما تكون المدة الباقية تساوي أو تتجاوز ستة (6) أشهر، يتم استخلافه حسب الأشكال نفسها حتى انتهاء عهدة جميع أعضاء اللجنة.

المادة 17 : تجتمع اللجنة الوطنية في دورة عادية مرتين (2) في السنة بناء على استدعاء من رئيسها.

ويمكن أن تجتمع في دورة غير عادية بطلب من الوزير المكلف بالتعليم العالي أو الوزير المكلف بالصحة أو رئيس اللجنة أو ثلثي (3/2) أعضائها.

وفي هذه الحالة، يجب أن تعقد اللجنة الوطنية اجتماعها في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما بعد تاريخ استدعائها.

المادة 18 : تزود اللجنة الوطنية بأمانة دائمة مقرها كلية الطب لجامعة الجزائر 1.

المادة 19 : تعد اللجنة الوطنية نظامها الداخلي وتصادق عليه في اجتماعها الأول.

المادة 20 : تصح اجتماعات اللجنة الوطنية إذا حضرها أغلبية أعضائها.

وفي حالة عدم اكتمال النصاب يستدعى أعضاؤها من جديد في أجل ثمانية (8) أيام وتصح اجتماعاتها حينئذ مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

ترسل الاستدعاءات إلى الأعضاء مرفقة بجدول الأعمال قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من تاريخ الاجتماع.

ويمكن تقليص هذا الأجل في حالة الدورة غير العادية.

المادة 21 : تدون آراء اللجنة الوطنية وتوصياتها في محاضر ويجب أن ترسل خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي تاريخ اجتماعها إلى الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالصحة.

المادة 22 : تكلف الأمانة الدائمة للجنة الوطنية، على الخصوص، بما يأتي :

- تحضير اجتماعات اللجنة،
- توفير الوثائق اللازمة لأعمال كل دورة،

- توفير الوثائق اللازمة لأعمال كل دورة،

- مسك محاضر الجلسات في سجل مرقم خصيصا لهذا الغرض،

- تبليغ محاضر الجلسات للمعنيين،

- مسك الوثائق وحفظ الأرشيف.

الفصل الثاني اللجنة الوطنية

المادة 13 : تتولى اللجنة الوطنية مهمة تنسيق نشاطات اللجان المحلية وإبداء آرائها بناء على إخطار من الوزير المكلف بالتعليم العالي أو الوزير المكلف بالصحة، في المسائل المتعلقة بنشاطات العلاج والتكوين في العلوم الطبية، ولا سيما :

- إنشاء هياكل استشفائية جامعية جديدة،

- اقتراح تكوينات استشفائية جامعية جديدة،

- تحسين مستوى الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين،

- مقاييس تأهيل الهياكل الصحية كأماكن لممارسة النشاطات الاستشفائية الجامعية،

- ضبط مقاييس الهياكل والمصالح والوحدات الاستشفائية الجامعية،

- معايير تقييم نشاطات المصالح الاستشفائية الجامعية.

تدرس اللجنة الوطنية، في حدود صلاحياتها، الآراء والتوصيات التي تقدمها اللجان المحلية.

المادة 14 : تتشكل اللجنة الوطنية من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- رؤساء اللجان الاستشارية الاستشفائية الجامعية المحلية،

- أستاذ استشفائي جامعي عن كل قسم منتخب من بين الأساتذة الاستشفائيين الجامعيين الأعضاء في اللجان المحلية،

- عميد عن كلية للطب ممثلا عن الندوة الوطنية للجامعات،

- المدير العام للوكالة الموضوعاتية للبحث في علوم الصحة،

- المدير العام للمستشفى المركزي للجيش أو ممثله،

- عميد كلية الطب لجامعة الجزائر 1 حيث مقر الأمانة الدائمة للجنة الوطنية،

- ممثلان (2) عن الوزير المكلف بالصحة،

- ممثلان (2) عن الوزير المكلف بالتعليم العالي.

يمكن للجنة الوطنية الاستعانة بأي شخص من شأنه أن يفيد في أشغالها.

المادة 24 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98 - 422 المؤرخ في 24 شعبان عام 1419 الموافق 13 ديسمبر سنة 1998، المعدل والمذكور أعلاه.

المادة 25 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 23 رمضان عام 1434 الموافق أول غشت سنة 2013.

عبد المالك سلال

- مسك محاضر الجلسات في سجل مرقم خصيصا لهذا الغرض،

- تبليغ محاضر الجلسات للمعنيين،

- مسك الوثائق وحفظ الأرشيف.

الفصل الثالث

أحكام نهائية

المادة 23 : تقيد مصاريف سير اللجنة المحلية واللجنة الوطنية كل سنة في ميزانية التسيير المخصصة بعنوان كليات الطب مقر هذه اللجان.

قرارات، مقررات، آراء

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 04 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 05 المؤرخ في 11 محرم عام 1429 الموافق 19 يناير سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المهنيين وسائقي السيارات والحجاب،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 286 المؤرخ في 17 رمضان عام 1429 الموافق 17 سبتمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالفلاحة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 - 361 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1429 الموافق 8 نوفمبر سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالموارد المائية،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 7 رجب عام 1404 الموافق 9 أبريل سنة 1984 الذي يحدد عدد الأعضاء في اللجان المتساوية الأعضاء،

- وبمقتضى القرار المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 9 يوليو سنة 2001 والمتضمن إنشاء اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية،

يقرر ما يأتي :

المادة الأولى : يعدل القرار المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 9 يوليو سنة 2001 والمتضمن إنشاء اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية، طبقا للجدول الآتي :

وزارة الموارد المائية

قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012، يعدل القرار المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 9 يوليو سنة 2001 والمتضمن إنشاء اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية.

إن وزير الموارد المائية،

- بمقتضى المرسوم رقم 84 - 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد اختصاص اللجان المتساوية الأعضاء وتشكيلها وتنظيمها وعملها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 11 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1404 الموافق 14 يناير سنة 1984 الذي يحدد كفاءات تعيين ممثلين عن الموظفين في اللجان المتساوية الأعضاء،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 99 المؤرخ في أول رمضان عام 1410 الموافق 27 مارس سنة 1990 والمتعلق بسلطة التعيين والتسيير الإداري بالنسبة للموظفين وأعوان الإدارة المركزية والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 324 المؤرخ في 27 رجب عام 1421 الموافق 25 أكتوبر سنة 2000 الذي يحدد صلاحيات وزير الموارد المائية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 2000 - 325 المؤرخ في 27 رجب عام 1421 الموافق 25 أكتوبر سنة 2000 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة الموارد المائية، المعدل والمتمم،

الرقم	الأسلاك والرتب	ممثلو الموظفين		ممثلو الإدارة	
		الأعضاء الدائمون	الإضافيون	الأعضاء الدائمون	الإضافيون
1	<ul style="list-style-type: none"> - رئيس المهندسين في الموارد المائية، - مهندس رئيسي في الموارد المائية، - مهندس دولة في الموارد المائية، - مهندس رئيسي في الفلاحة، - مهندس دولة في الفلاحة، - مهندس دولة في الإعلام الآلي، - متصرف مستشار، - متصرف رئيسي، - متصرف، - وثائقي أمين محفوظات رئيسي، - وثائقي أمين محفوظات، - مترجم - ترجمان. 	4	4	4	4
2	<ul style="list-style-type: none"> - ملحق رئيسي للإدارة، - تقني سام في الموارد المائية، - تقني سام في الإعلام الآلي، - تقني في الإعلام الآلي، - محاسب إداري رئيسي، - ملحق للإدارة، - عون إدارة رئيسي، - معاون تقني في الموارد المائية، - محاسب إداري، - كاتب مديرية رئيسي، - كاتب مديرية. 	3	3	3	3
3	<ul style="list-style-type: none"> - عون إدارة، - مساعد محاسب إداري، - كاتب، - عون حفظ البيانات، - عامل مهني، كل الأصناف، - سائق سيارة، كل الأصناف، - حاجب رئيسي، - حاجب. 	3	3	3	3

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012.

عن وزير الموارد المائية
الأمين العام
زيدان مزراح

قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012، يحدد تشكيلة اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية.

بموجب قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012 تحدد تشكيلة اللجان المتساوية الأعضاء المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية، ابتداء من 13 يونيو سنة 2010 ولمدة ثلاث (3) سنوات، طبقا للجدول الآتي :

الرقم	الأسلاك والرتب	ممثلو الموظفين		ممثلو الإدارة	
		الأعضاء الدائمون	الإضافيون	الأعضاء الدائمون	الإضافيون
1	<ul style="list-style-type: none"> - رئيس المهندسين في الموارد المائية، - مهندس رئيسي في الموارد المائية، - مهندس دولة في الموارد المائية، - مهندس رئيسي في الفلاحة، - مهندس دولة في الفلاحة، - مهندس دولة في الإعلام الآلي، - متصرف مستشار، - متصرف رئيسي، - متصرف، - وثائقي أمين محفوظات رئيسي، - وثائقي أمين محفوظات، - مترجم - ترجمان. 	<ul style="list-style-type: none"> بوريدة وهيبة حامة ندير يوجو نسيم بودجة حسينة 	<ul style="list-style-type: none"> شابة فاطمة زوينة زوليخة بن حليمة أمال عباشة منيرة 	<ul style="list-style-type: none"> نادري أحمد عباس فريدة صادوق علي افليحوا عبد الرحمان 	<ul style="list-style-type: none"> جلال زهية بلقاسمي عبد القادر لعرجوم عبد العزيز مشتي خالد
2	<ul style="list-style-type: none"> - ملحق رئيسي للإدارة، - تقني سام في الموارد المائية، - تقني سام في الإعلام الآلي، - تقني في الإعلام الآلي، - محاسب إداري رئيسي، - ملحق للإدارة، - عون إدارة رئيسي، - معاون تقني في الموارد المائية، - محاسب إداري، - كاتب مديرية رئيسي، - كاتب مديرية. 	<ul style="list-style-type: none"> موزاوي عبد القادر محمدي كمال أويحي أحسن 	<ul style="list-style-type: none"> أفغول فاطمة الزهران آيت موهوب أرزقي سعدي حدة 	<ul style="list-style-type: none"> نادري أحمد عباس فريدة صادوق علي 	<ul style="list-style-type: none"> جلال زهية بلقاسمي عبد القادر لعرجوم عبد العزيز
3	<ul style="list-style-type: none"> - عون إدارة، - مساعد محاسب إداري، - كاتب، - عون حفظ البيانات، - عامل مهني، كل الأصناف، - سائق سيارة، كل الأصناف، - حاجب رئيسي، - حاجب. 	<ul style="list-style-type: none"> بوكروشة بوعلام شيبان محمد رحال عائشة 	<ul style="list-style-type: none"> كحال كمال قويدر علي أحسن صابونجي سيد أحمد 	<ul style="list-style-type: none"> نادري أحمد عباس فريدة صادوق علي 	<ul style="list-style-type: none"> جلال زهية بلقاسمي عبد القادر لعرجوم عبد العزيز

قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012، يحدد تشكيلة لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية.

بموجب قرار مؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1433 الموافق 8 أبريل سنة 2012، تحدد تشكيلة لجنة الطعن المختصة بأسلاك موظفي وزارة الموارد المائية، ابتداء من 13 يونيو سنة 2010 ولمدة ثلاث (3) سنوات، طبقا للجدول الآتي :

ممثلو الإدارة	ممثلو الموظفين
- مراح زيدان، الأمين العام، - نادري أحمد، مدير، - صادق علي، مدير، - عباس فريدة، نائبة مدير، - أفليحاو عبد الرحمان، نائب مدير، - جلال زهية، نائبة مدير، - لعرجوم عبد العزيز، نائب مدير.	- حامة ندير، وثائقي أمين محفوظات رئيسي، - محمدي كمال، محاسب إداري، - بوكروشة بوعلام، مساعد محاسب، - بوريدة وهيبة، رئيسة المهندسين، - موزاوي عبد القادر، عون إدارة رئيسي، - رحال عائشة، عاملة مهنية خارج الصنف، - بودجة حسينة، رئيسة المهندسين.

وزارة الثقافة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 محرم عام 1434 الموافق 13 ديسمبر سنة 2012، يتضمن إنشاء ملحقة لدار الثقافة لولاية تيزي وزو.

إن وزير المالية،
ووزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 236 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 28 يوليو سنة 1998 والمتضمن القانون الأساسي لدور الثقافة، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 3 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

يقرر أن ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 236 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 28 يوليو سنة 1998، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، تنشأ ملحقة لدار الثقافة ببلدية عزازقة، ولاية تيزي وزو.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 29 محرم عام 1434 الموافق 13 ديسمبر سنة 2012.

وزير المالية
كريم جودي

وزيرة الثقافة
خليدة تومي



قرار وزاري مشترك مؤرخ في 29 محرم عام 1434 الموافق 13 ديسمبر سنة 2012، يتضمن إنشاء ملحقة لدار الثقافة لولاية برج بوعريش.

إن وزير المالية،
ووزيرة الثقافة،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95 - 54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 98 - 236 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 28 يوليو سنة 1998 والمتضمن القانون الأساسي لدور الثقافة، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 3 منه،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05 - 79 المؤرخ في 17 محرم عام 1426 الموافق 26 فبراير سنة 2005 الذي يحدد صلاحيات وزير الثقافة،

يقرران ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 98 - 236 المؤرخ في 4 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 28 يوليو سنة 1998، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، تنشأ ملحقة لدار الثقافة ببلدية بليمور، ولاية برج بوعرييج.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 29 محرم عام 1434 الموافق 13 ديسمبر سنة 2012.

وزير المالية
كريم جودي

وزيرة الثقافة
خليدة تومي

وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا لسلك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية.

إن الأمين العام للحكومة،
ووزير المالية،

ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كفاءات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 465 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 140 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09 - 394 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لسلك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية، لا سيما المادة 29 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 29 من المرسوم التنفيذي رقم 09 - 394 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر سنة 2009 والمذكور أعلاه، يحدد عدد المناصب العليا لسلك الممارسين الطبيين المتخصصين في الصحة العمومية وفقا للملحق المرفق بهذا القرار.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
حرر بالجزائر في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013.

وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات
عبد العزيز زيار

وزير المالية
كريم جودي

من الأمين العام للحكومة
وبتفويض منه
المدير العام للتوظيف العمومية
بلقاسم بوشمال

الملحق

المؤسسات	المنصب العالي	العدد	الملاحظة
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة	- رئيس مصلحة - رئيس وحدة	1 1	لكل مصلحة لكل وحدة
المؤسسات العمومية الاستشفائية	- رئيس مصلحة - رئيس وحدة	1 1	لكل مصلحة لكل وحدة
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	- رئيس مصلحة - رئيس وحدة - طبيب العمل مفتش	1 1 1	لكل مصلحة لكل وحدة في كل ولاية على مستوى المؤسسة العمومية للصحة الجوارية الكائنة بمقر الولاية

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

يقرّرون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 34 من المرسوم التنفيذي رقم 10 - 77 المؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1431 الموافق 18 فبراير سنة 2010 والمذكور أعلاه، يحدد عدد المناصب العليا لأسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية بممارس طبي مفتش منسق في الصحة العمومية واحد (1) في كل مديرية للصحة والسكان الولائية.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013.

وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات
عبد العزيز زيارى

وزير المالية
كريم جودي

عن الأمين العام للحكومة
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
بلقاسم بوشمال

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 ماي سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا لأسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية.

إن الأمين العام للحكومة،

ووزير المالية،

ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كفاءات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 261 المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1418 الموافق 14 يوليو سنة 1997 الذي يحدد القواعد الخاصة بتنظيم مديريات الصحة والسكان الولائية وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10 - 77 المؤرخ في 4 ربيع الأول عام 1431 الموافق 18 فبراير سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك الممارسين الطبيين المفتشين في الصحة العمومية، لا سيما المادة 34 منه،

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 ماي سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا للممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية.

إن الأمين العام للحكومة،

ووزير المالية،

ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحددّ كيفيات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 465 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 467 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المراكز الاستشفائية الجامعية وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 140 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09 - 393 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر

سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين لأسلاك الممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية، لا سيما المادة 49 منه،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 17 سبتمبر سنة 1998 الذي يحدد معايير تصنيف القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتصنيفها، المتمم،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21 صفر عام 1433 الموافق 15 يناير سنة 2012 الذي يحدد معايير تصنيف المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتصنيفها،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

يقرّرون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 49 من المرسوم التنفيذي رقم 09 - 393 المؤرخ في 7 ذي الحجة عام 1430 الموافق 24 نوفمبر سنة 2009 والمذكور أعلاه، يحدد عدد المناصب العليا للممارسين الطبيين العاملين في الصحة العمومية وفقا للملحق المرفق بهذا القرار.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013.

وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات
عبد العزيز زيارى

وزير المالية
كريم جودي

من الأمين العام للحكومة
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
بلقاسم بوشمال

الملحق

المؤسسات	المنصب العالي	العدد	مكان النشاط
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	طبيب منسق	1	بلدية تضم أقل من 90.000 نسمة
		2	بلدية تضم أكثر من 90.000 نسمة والتي تتضمن على الأقل عيادتين متعددتي الخدمات وست (6) قاعات للعلاج
		1	في كل مؤسسة عمومية للصحة الجوارية تضمن الاستجالات الطبية الجراحية
		3	في كل مصلحة للأوبئة والطب الوقائي : - واحد (1) في كل وحدة فحص مدرسي، - واحد (1) في كل وحدة للصحة في الجامعة، - واحد (1) في كل وحدة "الأم والطفل" والتنظيم العائلي
	جراح أسنان منسق	1	في كل مؤسسة عمومية للصحة الجوارية
		1	في كل مصلحة للأوبئة والطب الوقائي مكلفة بصحة الفم في الوسط المدرسي
	صيدلي منسق	2	في كل مؤسسة عمومية للصحة الجوارية
	طبيب رئيس وحدة	1	في كل عيادة متعددة الخدمات
		1	في كل هيكل للصحة يتوفر على الأقل على أربعة (4) ممارسين عامين
	جراح أسنان رئيس وحدة	1	في كل عيادة متعددة الخدمات، في كل هيكل للعلاج يتوفر على عيادة جراحة الأسنان وعلى أربعة (4) جراحي أسنان على الأقل
المؤسسات العمومية الاستشفائية	طبيب منسق	2	في كل مؤسسة عمومية استشفائية صنف أ و ب
		1	في كل مؤسسة عمومية استشفائية صنف ج
	صيدلي منسق	2	في كل مؤسسة عمومية استشفائية
المؤسسات الاستشفائية المتخصصة	صيدلي منسق	2	في كل مؤسسة استشفائية متخصصة

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013، يحدد عدد المناصب العليا لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية.

إن الأمين العام للحكومة،

ووزير المالية،

ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحدد كفاءات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 465 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 467 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المراكز الاستشفائية الجامعية وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 140 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09 - 240 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية، لا سيما المادة 40 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

يقررون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 40 من المرسوم التنفيذي رقم 09 - 240 المؤرخ في 29 رجب عام 1430 الموافق 22 يوليو سنة 2009 والمذكور أعلاه، يحدد عدد المناصب العليا لأسلاك النفسانيين للصحة العمومية وفقا للملحق المرفق بهذا القرار.

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013.

وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات
مبد العزيز زيارى

وزير المالية
كريم جودي

من الأمين العام للحكومة
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
بلقاسم بوشمال

الملحق

الملاحظات	العدد	المنصب العالي	المؤسسات
لكل مركز استشفائي جامعي	2	نفساني منسق للصحة العمومية	المراكز الاستشفائية الجامعية
لكل مؤسسة استشفائية متخصصة في الأمراض العقلية	2	نفساني منسق للصحة العمومية	المؤسسات الاستشفائية المتخصصة
لكل مؤسسة استشفائية متخصصة (مركز مكافحة السرطان)	1		
لكل مؤسسة عمومية استشفائية	2		
لكل مؤسسة عمومية استشفائية	1	نفساني منسق للصحة العمومية	المؤسسات العمومية الاستشفائية
لكل مؤسسة عمومية للصحة الجوارية	1	نفساني منسق للصحة العمومية	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية

**قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2 رجب عام 1434
الموافق 12 ماي سنة 2013، يحدد عدد المناصب
العليا لسلك الفيزيائيين الطبيين في الصحة
العمومية.**

إن الأمين العام للحكومة،

ووزير المالية،

ووزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 07 - 307 المؤرخ في 17 رمضان عام 1428 الموافق 29 سبتمبر سنة 2007 الذي يحددّ كيفيات منح الزيادة الاستدلالية لشاغلي المناصب العليا في المؤسسات والإدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 12 - 326 المؤرخ في 17 شوال عام 1433 الموافق 4 سبتمبر سنة 2012 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 465 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المؤسسات الاستشفائية المتخصصة وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 97 - 467 المؤرخ في 2 شعبان عام 1418 الموافق 2 ديسمبر سنة 1997 الذي يحدد قواعد إنشاء المراكز الاستشفائية الجامعية وتنظيمها وسيرها، المتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07 - 140 المؤرخ في 2 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 والمتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10 - 178 المؤرخ في 25 رجب عام 1431 الموافق 8 يوليو سنة 2010 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتميين لسلك الفيزيائيين الطبيين في الصحة العمومية، لا سيما المادة 25 منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرخ في 7 ربيع الثاني عام 1423 الموافق 18 يونيو سنة 2002 والمتضمن تعيين الأمين العام للحكومة،

يقرّرون ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 25 من المرسوم التنفيذي رقم 10 - 178 المؤرخ في 25 رجب عام 1431 الموافق 8 يوليو سنة 2010 والمذكور أعلاه، يحدد عدد المناصب العليا لسلك الفيزيائيين الطبيين في الصحة العمومية في كل مؤسسة عمومية للصحة وفقا للملحق المرفق بهذا القرار .

المادة 2 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 رجب عام 1434 الموافق 12 مايو سنة 2013.

**وزير الصحة والسكان وإصلاح
المستشفيات**
عبد العزيز زيارى

وزير المالية
كريم جودي

من الأمين العام للحكومة
وبتفويض منه
المدير العام للوظيفة العمومية
بلقاسم بوشمال

الملحق

الملاحظة	العدد	المنصب العالي	المؤسسة
في كل مصلحة للمعالجة بالأشعة	1		
في كل مصلحة للطب النووي	1	فيزيائي طبي رئيس وحدة	المؤسسات العمومية للصحة
في كل مصلحة للتصوير الطبي	1		